مجلس التعاون

خادم الحرمين يبحث مع الرئيس السنغالي نتائج القمة الإسلامية

الرياض/واس:

بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وفخامة الرئيس عبدالله واد رئيس جمهورية السنغال مجمل الأحداث والتطورات على الساحتين الإسلامية والدولية وموقف البلدين الشقيقين منها.

كما استعرض الملك المفدى وفخامة الرئيس السنغالي خلال جلسة المباحثات التي عقدها الجانبان في مزرعة خادم الحرمين الشريفين بالجنادرية نتائج القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في السنغال خلال يومي الخامس والسادس من شهر ربيع الأول المنصرم.

ونوه خادم الحرمين الشريفين بالنجاح الذي تحقق للقمة معرباً عن أمله في أن تسهم نتائجها الإيجابية في تعزيز الصف الإسلامي.

من جهته تطرق فخامة الرئيس السنغالي لجملة القضايا الملحة التي تواجه العمل الإسلامي المشترك ، كما أكد على أن حكمة وقيادة خادم الحرمين الشريفين ستظل دائماً هي الأساس في أي عمل إسلامي مشترك.

وشملت مباحثات الجانبين كذلك آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها في جميع المجالات.

حضر جلسة المباحثات من الجانب السعودي صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وصاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة ومعالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الخويطر ومعالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إياد بن أمين مدني.

كما حضرها من الجانب السنغالي معالي وزير الدولة مدير مكتب الرئيس الأستاذ جكيرا دياو ومعالي الوزير والناطق الرسمي لرئيس الجمهورية الأستاذ أحمد صال ومعالي الوزير والمستشار الدبلوماسي لرئيس الجمهورية الأستاذ أومار دمبا باه ومعالي الوزير المكلف بالعاصمة الجديدة الأستاذ أحمد خليفة نياس والمستشار الخاص لرئيس الجمهورية بابا محمد كماره والعضو في حزب الاتحاد الشبابي عصمان جيغو وسفير جمهوري السنغال لدى المملكة محمد دودو لو.

عبدالله بن عبد العزيز مع الرئيس السنغالي

أضواء

خليج ما بعد العلمنة والحداثة

منذ فترة ليست قصيرة يدور الحديث الثقافي والفكري في المنطقة العربية عامة والخليج خاصة، حول العلمنة والحداثة والمحافظة والدين. وغرق الجميع في التفسيرات للمفاهيم الغربية لهذه المصطلحات، لندخل في معارك جدلية لا طائل منها سوى استعراض مدى فهم الثقافة الغربية من جانب، وإلقاء الاتهامات جزافاً، بالكفر والإلحاد وتدمير الأخلاق والقضاء على الدين. ولم يتوقف أحد ليسأل نفسه: متى نتوقف عن استيراد كل شيء من الخارج حتى المصطلحات والمعارف؟ بعد أن خلدنا إلى الراحة الفكرية والاسترخاء العلمي وتوقفنا عن الاجتهاد، واستسهلنا استيراد الأفكار والرؤى والتوجهات والمصطلحات من الغرب. ولم لا ونحن نعتمد في كل شيء على الخارج؟

د. طارق سيف

لقد انقسمت الآراء والمواقف في معظم الدول العربية إلى ثلاثة تيارات أساسية؛ التيار الأول يرى في العلمنة والحداثة، بعد أن استفاض في شرح هذه المصطلحات وفق الأدبيات الغربية المختلفة، دعوة إلى الكفر والإلحاد. والتيار الثاني لم يكن أفضل من الأول، إلا أنه ركز على التطور التاريخي للمصطلحات وخلص إلى أن الحداثة والعلمانية والليبرالية مصطلحات غربية شيطانية الهدف منها تدمير الأخلاق والدين الإسلامي. أما التيار الثالث فقد حاول إمساك العصا من المنتصف، فطالب بالاستفادة من الجانب الإيجابي للعلمنة والحداثة دون الخوض فيما يؤثر في العقيدة الدينية.

وبالتأكيد نحن لن نخوض في جدل "بيزنطي" لا طائل منه مع كل تيار، ولكن يجب بداية الإشارة إلى وجود قناعة تامة عند كثير من علماء الدين الإسلامي ودعاته المشهود لهم بالكفاءة والإخلاص لدينهم، بأن الإسلام دين حضارة وأخلاق وثقافة، وأن تقليصه إلى مجرد دولة ونظام سياسي ومقارنته بمصطلحات غريبة عنه وبعيدة عن أحكامه، ينفي عنه صبغة القداسة والشمول ليحوله إلى ساحة احتراب بين المسلمين وفتنة بين البشر، لذا فمن الأولى أن يتم التفريق بين الدين كرسالة سماوية خالدة وبين الدولة كإنجاز مدني بشري، حيث الخلط بينهما يقوض أركان المجتمع.

وهنا نشير إلى نموذج مهم تجاوز كل المصطلحات وسعى إلى بناء المستقبل، ونعني به دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر واحدة من الدول التي تتمتع بأكبر قدر من الاستقرار الداخلي في منطقة الخليج العربي. والمؤسس المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، لم يتوقف كثيراً أمام أي من المصطلحات، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها من المفاهيم، ولم تُعجزه التحديات والمخاطر المحدقة بمشروعه التنموي والحضاري الكبير، بل استطاع أن يحقق ما يمكن أن نطلق عليه "رسالة زايد"، وتشمل: البناء والاستمرار والتقدم، حيث ثلاثية البناء تشمل: "الاتحاد والإنسان والإرادة"، وثلاثية الاستمرار تضم: "التخطيط والرعاية والتعليم"، وثلاثية التقدم تشمل: "المكانة والأصالة والتنمية". كما تفرَّد بصياغة سياسة خارجية إنسانية، تعتبر أن البشر في أي مكان هم الغاية والوسيلة معاً لصنع التقدم الحضاري، وتناسى المبدأ الشهير في أدبيات السياسة بأن الغاية تبرر الوسيلة، وسط عالم لا يعترف سوى بالمصالح فقط. فكانت النتيجة دولة عصرية انصهرت هوية إماراتها في هوية دولة اتحادية، وحققت أهدافاً كانت تبدو مستحيلة المنال، بفضل إرساء قيم التسامح والتمسك بالخير كقيمة مطلقة تتجاوز حدود الأوطان واختلاف الأديان.

لذلك فإنني لا أود أن أخوض في التعريفات والمفاهيم، فهي لا تعني شيئاً أمام تعاظم الأهداف العليا للدولة ومصالحها الوطنية الحيوية، ولكن من المهم فقط ضبط التساؤل؛ فهل نحن نتحدث عن العلمنة بمفهومها الذي خرج من رحم التجربة الغربية، والتي تعني العلمانية بشقيها "الجزئي أو الشامل"، والتي وضعت العالم أو الدنيا في مقابل الكنيسة واللاهوتية، أم أننا نتحدث عن مفهومنا لها على اعتبار أن العلمنة باتت جزءاً لا يتجزأ من الصيرورة الحضارية الحديثة؟ وهذا يعني أنه ليس من الممكن تصوُّر دولة حديثة أو قيامها من دون مبادئ الفصل بين السلطات وضبط المسؤوليات ونشوء مؤسسات تعكس ذلك داخل الدولة. وليس من الممكن كذلك وجود اقتصاد رأسمالي لا يعتمد على المعرفة ويتعامل بمفاهيم العصر، دون خلط بينها وبين المفاهيم الدينية والفقهية. وليس من الممكن بناء مجتمع حديث يتمتع فيه الفرد بالأهلية السياسية ويشارك بروح المسؤولية في تقرير شؤون المجتمع على أساس مفهوم الراعي والرعية.

إن العلمنة وفق ما نفهمه لا تعني فصل الدولة عن الدين كما كرَّست ذلك التجربةُ الفرنسيةُ المتطرفة، وإنما تذهب إلى تحقيق التوافق بينهما بعد أن أحدث نشوء الدولة الحديثة قطيعة تاريخية مع المفاهيم والقيم الدينية المتعلقة بتنظيم شؤون المجتمع المدني. ومن المؤكد أن إيجاد توافق جديد بين الدين والدولة، أي بين المعتقدات الدينية للشعب ومؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليس هدفه تهميش الدين أو نفيه أو فصله عن المجتمع، وإنما تحقيق مقاربة بين القيم الروحية والاحتياجات المجتمعية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق من دون بناء نظام متكامل يجمع بين التجديد أو الإصلاح الديني والمشروع الحضاري.

أعتقد أن العلمنة لا تحتاج كي تفرض نفسها إلى معاداة الدين، وهو أمر أدركه جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده الذي وصف الإسلام بأنه علماني، وأول دين قضى على السلطة الدينية من جذورها. وفي هذا يتفق معه باحثون إسلاميون معاصرون مثل الدكتور محمد سليم العوا الأمين العام لاتحاد علماء المسلمين، والدكتور حسن حنفي الذي يرى أن النموذج الإسلامي قائم على العلمانية بمعنى غياب الكهنوت، أي عدم وجود المؤسسات الدينية الوسيطة. وأحكام الشرع الخمسة، وهي الواجب والمندوب والمُحرَّم والمكروه والمباح، تعبِّر عن مستويات الفعل الإنساني الطبيعي، وصعوبة أن تتوحَّد المؤسسة الدينية والسياسية في أي مجتمع حضاري مركب، حيث المرجعية النهائية للمجتمع، وهي مرجعية تتجاوز الدنيا والرؤية النفعية، أي أننا في الواقع نتحدث عما أسميه عصر "ما بعد العلمنة».

أما فيما يتعلق بالحداثة التي تشغل حيزاً مهماً من الخطاب العربي المعاصر، فإن هناك خلطاً واضحاً بين الحداثة والتحديث، والأمر المثير للقلق هو الارتكان بالوعي العربي إلى مقولات وتعاريف ظهرت في أزمنة تاريخية سابقة. فالحداثة ليست ترفاً فكرياً، بل هي تطبيق منهجية عامة وطريقة في التفكير. ويرى بعض الكتاب العرب، أمثال محمد أركون، وعبدالله العروي، والسيد ياسين، وإسماعيل صبري مقلد، أن الحداثة تتجلى في التجربة العالمية المعاصرة في مظاهر ثلاثة، هي: فوقية العقل، وكرامة الإنسان، ونسبية المصالح، فالحداثة التي تسود المجتمعات المعاصرة ليست مطلقة، بل إنها تقبل النقد لضمان السير في الطريق الصحيح، وهذا ما جعل هذه المجتمعات تتسم بالديناميكية، وتحقق التقدم باستمرار في كافة المجالات، ولم تعد مقيدة بثوابت مطلقة لا حيلة للإنسان فيها، ثوابت لا تخضع للنقاش العقلاني والمنطقي.

إن هناك اتفاقاً عاماً لدى مؤرخي الفكر الأوروبيين على أن النهضة الأوروبية قامت على ثلاث دعائم أو حركات هي:

(1) النزعة الإنسانية وإحياء الآداب القديمة، وهنا ندرك مدى مدنية وتقدم الحضارة الإسلامية.

(2) حركة الإصلاح الديني، وبالطبع لها جذور عميقة الصلة بالإسلام.

(3) النظرة التجريبية، وهنا نجد أن الإسلام دعا إلى التأمل في ملكوت السماوات والأرض والنظر في آيات الله.

إن هناك حاجة ملحة إلى التجديد الفقهي والاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية في القضايا المتجددة في حياة المسلمين، فالشريعة الإسلامية ذات قدرة فائقة على التطور والتجاوب مع حاجات العصر ومشكلاته، ولا ينبغي أن يظهر الفقه الإسلامي في عصرنا هذا في صورة تراث جامد. لقد آن الأوان لنتجاوز حمى المصطلحات والمفاهيم المستوردة، والتي نتصدى لها بالبحث والدراسة، ونسعى إلى صياغة مصطلحاتنا وفق رؤيتنا وواقعنا وزماننا واحتياجاتنا، دون أن نخوض في مهاترات ومعارك وهمية واتهامات مسبقة، حتى نستطيع أن نبني حاضرنا ونصوغ مستقبلنا وفق إرادتنا، وما تمليه علينا مسؤوليتنا التاريخية، ونسعى بجدية لتغطية عجزنا الاستراتيجي في مجالات عدة.

هل أصابنا "العقم الفكري" بحيث لا نستطيع أن نصوغ المصطلحات التي تواكب التطورات العالمية دون أن نصطدم بتقاليدنا ومبادئنا وعقائدنا؟ وهل سنظل أسرى المصطلحات والمفاهيم المستوردة التي تعوق تقدمنا؟!

عن صحيفة "الاتحاد" الإماراتية

الدول الخليجية تسابق الزمن لتحقيق حلمي السوق المشتركة والمواطنة

المنامة/وكالات:

يشكل انطلاق السوق الخليجية المشتركة في يناير 2008 نقلة نوعية في مسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه عام 1981 لما لها من أهمية في تعميق المواطنة الخليجية وتحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية كافة وتنقل رؤوس الأموال والعمالة بما يلبى تطلعات المواطنين نحو وحدة اقتصادية خليجية كاملة. وجاء هذا الإعلان خلال القمة الخليجية الـ 28 بالدوحة في ديسمبر 2007 استنادا إلى المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية المعدلة 2001 التي تنص على أن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها من دون تفريق أو تمييز في مجالات التنقل والإقامة العمل في القطاعات الحكومية والأهلية والتأمين الاجتماعي والتقاعد ممارسة المهن والحرف مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية وتملك العقار وتنقل رؤوس الأموال والمعاملة الضريبية وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات إلى جانب الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

ووسط هذه الفرص الايجابية فان هناك ضرورة ملحة للاستفادة من السوق الخليجية المشتركة في توحيد سوق العمل الخليجية في القطاعات الأهلية والحكومية ومواجهة ما يعترضها من تحديات مشتركة تتمثل في معدلات بطالة بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي تتراوح بين 4 إلى 15 في المائة وارتفاع أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بحوالي 8 ملايين مواطن خليجي خلال السنوات 1995 إلى 2010 في مقابل تزايد الاعتماد على العمالة الأجنبية استجابة لمتطلبات التنمية من 1،1 مليون وافد عام 1975 يمثلون 38 في المائة من إجمالي العمالة إلى حوالي 13 مليونh أي نحو 70 في المائة من مجموع القوة العاملة و37 في المائة من سكانها البالغ عددهم 35 مليونا الأمر الذي ترك تداعياته على دول المجلس اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا ومن أبرزها اختلال التركيبة السكانية لدول المجلس في ضوء تحول مواطني ثلاث دول خليجية هي الإمارات وقطر والكويت إلى أقليات داخل أوطانهم بنسب بلغت 4،15 في المائة و29 في المائة و31 في المائة على التوالي فيما مثل البحرينيون 6،50 في المائة والسعوديون 9،27 في المائة كنسبة من مجموع السكان الأمر الذي يهدد بطمس الهوية الثقافية والحضارية لتلك البلدان، وزيادة التحويلات المالية للعمالة الأجنبية إلى بلدانها الأصلية من مليارى دولار عام 1975 إلى أكثر من 26 مليار دولار سنويا حاليا مما يشكل ضغوطا على موازين المدفوعات الخليجية.

وأثار سياسية وأمنية تتمثل في بعض القلاقل التي تثيرها العمالة الأجنبية ولاسيما الآسيوية ممثلة في إضرابات مطالبة بتحسين شروط العمل ودعوة بعض المنظمات الحقوقية لمنح هؤلاء العمال حقوقهم السياسية بخلاف آثارها السلبية على انتشار الجريمة ودخول سلوكيات منحرفة غريبة على المجتمعات الخليجية.

واستشعارا بتلك التحديات واصلت دول مجلس التعاون الخليجي جهودها على المستويين الجماعي والفردي بهدف تشجيع انتقال العمالة الوطنية فيما بينها والحد من استقدام العمالة الأجنبية وإحلال المواطنين تدريجيا بدلا منها بما لا يضر بخطط وبرامج التنمية في إطار سياسات محددة لتوطين الوظائف وتطوير برامج التعليم والتدريب حيث نص إعلان الدوحة 2007 على انطلاق السوق الخليجية المشتركة بما يجسد مفهوم المواطنة الخليجية على أرض الواقع بخصوص المعاملة المتساوية في الإقامة وحرية التنقل والعمل سواء في القطاعين العام أو الخاص. ويشكل هذا الانجاز النوعي تتويجا لقرار المجلس الأعلى في دورته الـ 23 بالدوحة عام 2002 بشأن تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية والحكومية وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك وذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003 بالنسبة إلى العاملين في القطاعات الأهلية وبنهاية عام 2005 بالنسبة إلى العمل في القطاعات الحكومية والتأمين الاجتماعي والتقاعد.

كما أقر المجلس الأعلى في دورته الـ 25 بالمنامة عام 2004 آلية مد مظلة الحماية التأمينية في كل دولة من دول المجلس لمواطنيها العاملين خارجها في دول المجلس الأخرى في القطاعين العام والخاص، واعتمد مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول المجلس برامج عمل خاصة بزيادة فرص توظيف وتسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول المجلس في القطاع الأهلي ويقوم المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية الخليجي بمتابعة تنفيذ هذه البرامج مع الدول الأعضاء. أما في القطاع الحكومي فقد صدر عن اللجنة الوزارية للخدمة المدنية عدة قرارات لتسهيل انتقال وتوظيف المواطنين فيما بين دول المجلس من أبرزها التوسع في توطين الوظائف في قطاع الخدمة المدنية واستكمال إحلال العمالة الوطنية المتوفرة من مواطني دول المجلس محل العمالة الوافدة المتعاقد معها لشغل وظائف الخدمة المدنية في دول المجلس بما في ذلك إمكانية عدم تجديد عقود شاغلي الوظائف الإدارية والكتابية والمالية في حالة توافر البديل من مواطني دول المجلس كمرحلة أولى واستمرار كل دولة من دول المجلس في إعطاء الأولوية لسد احتياجاتها من الموظفين من مواطني دول المجلس الأخرى قبل اللجوء إلى التعاقد مع غيرهم من خارج دول المجلس وفقا لما ذكره التقرير الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام .2007 وتواصل الأجهزة المركزية للخدمة المدنية التعاون والتنسيق فيما بينها لتنفيذ عدد من مشاريع العمل خلال الأعوام 2003 و2008م تتعلق بمشروع البوابة الخليجية للخدمة المدنية وتخطيط القوى العاملة وإيجاد أو تطوير نظام الجودة في الأجهزة الحكومية ومشروع إستراتيجية تنمية الموارد البشرية فضلا عن تبادل الخبرات بين المسئولين وتنمية مهارات العاملين في مجال الخدمة المدنية. وتأتى هذه التطورات تنفيذا لمبادئ الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة التي أكدت ضرورة معالجة قضية العمالة الأجنبية وفق إطار علمي محدد يقوم على توحيد أنظمة وتشريعات العمل الوطنية وتذليل عقبات انتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس ووضع سياسات فعالة لزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وترشيد استقدام العمالة الأجنبية. أما على المستوى الفردي فقد واصلت دول مجلس التعاون الخليجي خطط وبرامج إحلال العمالة المواطنة في سوق العمل محل العمالة الوافدة وذلك تحت مسميات عدة منها البحرنة والسعودة والتعمين وغيرها مع فرض الحكومات الخليجية نسباً محددة للعمالة الوطنية في المؤسسات الخاصة وذلك استرشادا بقرار المجلس الأعلى بشأن اتخاذ الإجراءات التنفيذية للحد من العمالة الوافدة وإحلال العمالة المواطنة محلها الصادر عام 1994م بالمنامة ووثيقة الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون 1998 وتشكيل لجنة مشتركة لدراسة العمالة الوافدة والتركيبة السكانية بدول مجلس التعاون 1999 وغيرها. وقد أولت البحرين اهتماما كبيرا بإعداد وتأهيل العمالة الوطنية من خلال تنفيذ مشروع جلالة الملك للتدريب والتوظيف خلال الفترة من يناير 2006 إلى يونيو 2007 وتنفيذ مشروع التأمين ضد التعطل اعتبارا من يونيو 2007 فضلا عن تعزيز دور المجلس الأعلى للتدريب المهني وتواصل جهود رفع أجور العاملين في القطاع الخاص وغيرها من المبادرات مما قلص نسبة البطالة إلى 8،3 في المائة وبلغت نسبة البحرنة في القطاع الخاص نحو 20 في المائة في مقابل نسبة 89 في المائة في القطاع الحكومي وسط تطلعات نحو مستقبل أفضل للعمالة البحرينية في إطار تنفيذ مشروع إصلاح سوق العمل الذي يقوده سمو ولي العهد اعتبارا من عام 2004 وتم بمقتضاه إنشاء هيئة إصلاح سوق العمل وصندوق العمل بموجب المرسوم الملكي رقم 57 لسنة 2006 ليقوما بالتنسيق مع وزارة العمل في تنفيذ الإصلاحات في مجالات التدريب والتنمية البشرية وسوق العمل وتحسين الاستقرار الوظيفي في القطاع الخاص وسط توجهات لفرض رسوم على العمالة الأجنبية اعتبارا من يوليو 2008 واستثمار عوائدها في جعل البحريني الخيار الأفضل لسوق العمل. كما واصلت السعودية تنفيذ مشروع متكامل لاستراتيجية التوظيف تدعيما لجهود تمتد إلى عام 1975 مما أسهم في ارتفاع نسبة السعودة في القطاع الحكومي لأكثر من 91 في المائة وفي القطاع الخاص إلى 13 في المائة علما بأن نسبة البطالة بين المواطنين تقدر بـ 12 في المائة ويقوم صندوق تنمية الموارد البشرية في هذا الصدد بتنفيذ برنامج تهيئة طالبي العمل في القطاع الخاص ونشر ثقافة التعليم والتدريب. واهتمت سلطنة عمان بتنمية وتأهيل القوى العاملة الوطنية ورفع مهاراتها مما أسهم في رفع نسبة التعمين بشركات القطاع الخاص إلى 45 في المائة بنهاية عام 2006 وسط توجهات لرفع هذه النسبة إلى حوالي 60 إلى 70 في المائة وتصل هذه النسبة إلى 92 في المائة في البنوك الوطنية وتعول السلطنة على 13 لجنة قطاعية تمثل أهم القطاعات الاقتصادية لتوفير فرص عمل مختلفة للشباب العماني علما بان نسبة التعمين ارتفعت في القطاع الحكومي لأكثر من 74 في المائة. وتنفذ الإمارات استراتيجية شاملة وطويلة الأجل للتوطين خلال السنوات 2000 و2025 إدراكا بخطورة تزايد العمالة الأجنبية إلى نحو 82 في المائة من القوى العاملة وتحقيق معدلات بطالة في صفوف العمالة الوطنية بنحو 4،2 في المائة، فيما تواصل كل من الكويت وقطر جهودهما في مجال سياسات الحد من استقدام العمالة الوافدة وتحفيز العمالة المواطنة للعمل في القطاع الخاص مع إعطاء الأولوية للمواطنين في القطاع العام. إن ما تواجهه دول مجلس التعاون الخليجي من تحديات في سوق العمل تتطلب تفعيل السوق الخليجية المشتركة ولاسيما فيما يتعلق بحرية وتسهيل انتقال العمالة إلى جانب الاستمرار في إعداد وتأهيل الموارد البشرية الخليجية وتحسين مخرجات التعليم وبرامج التدريب وربطها بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل مع نشر ثقافة احترام قيمة العمل والاستفادة من الخبرات الفنية والعملية للعمالة الوافدة التي لا يتوافر منها بديل محلي أو خليجي في إطار سياسات تدريجية ومدروسة للإحلال والتوطين.

«المركزي» العُماني يصدر شهادات الإيداع بـ 311 مليون ريال

مسقط/العمانية:

قام البنك المركزي العماني خلال الأسبوع الماضي بإصدار شهادات ايداع بمدة استحقاق اطول تتضمن(91)يوماو(182) يوما إضافة الى شهادات الايداع ذات مدة استحقاق (28) يوما.

وقد عقدت بمبنى البنك المركزي العماني جلسة نتائج إصدار شهادات الإيداع العمانية الإصدار رقم (486) حيث بلغ إجمالي قيمة الشهادات المخصصة (299) مليون ريال عماني .

وذكرت النشرة الصادرة أن متوسط السعر المقبول لتلك الشهادات كان (0,64) بالمائة فيما بلغ أعلى سعر مقبول (0,79) بالمائة مشيرة الى أن مدة تلك الشهادات تصل الى (28) يوما حيث سيتم استحقاقها في السابع من شهر مايو المقبل .

كما عقدت بمبنى البنك جلسة نتائج إصدار شهادات الايداع العمانية الاصدار رقم (487) حيث بلغ إجمالي قيمة الشهادات المخصصة (10) ملايين عماني.

وذكرت النشرة أن متوسط السعر المقبول لتلك الشهادات كان (0,94) بالمائة فيما بلغ أعلى سعر مقبول (0,98) بالمائة مشيرة الى أن مدة تلك الشهادات تصل الى (91) يوما حيث سيتم استحقاقها في التاسع من شهر يوليو المقبل .

وعقدت بمبنى البنك المركزي العماني أيضا جلسة نتائج إصدار شهادات الايداع العمانية الاصدار رقم (488) حيث بلغ اجمالي قيمة الشهادات المخصصة مليوني ريال عماني.

وذكرت النشرة الصادرة أن متوسط السعر المقبول لتلك الشهادات كان (1,10) بالمائة فيما بلغ أعلى سعر مقبول (1,10) بالمائة مشيرة الى أن مدة تلك الشهادات تصل الى (182) يوما حيث سيتم استحقاقها في الثامن من شهر اكتوبر المقبل.

البنك المركزي العماني

الصين تتعهد بالعمل مع قطر لتعزيز التقدم في العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي

الكويت/كونا:

تعهد الرئيس الصيني هو جين تاو بالعمل مع قطر لتعزيز التقدم في العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

جاء ذلك في تصريح للرئيس الصيني نقلته وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) خلال لقائه رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جابر ال ثاني في مدينة سانيا جنوبي الصين.

وقال تاو أن بلاده تعلق أهمية كبيرة على تنمية علاقات تعاون ودية مع قطر متعهدا العمل بشكل اوثق لتعزيز تبادل عالي المستوى وتدعيم التعاون الاستراتيجي.

وأشاد بعلاقات الجانبين لافتا الى انه منذ اقامة علاقات دبلوماسية بينهما في عام 1988 والدولتان تحققان تقدما في التعاون في التجارة والطاقة ومجالات اخرى.

ودعا الى زيادة استغلال امكانات التعاون وتوسيع الاستثمارات المتبادلة وتعزيز التعاون في الطاقة والتجارة والاستثمار.

وتوقع ان يعزز الجانبان تنسيقهما في القضايا الدولية والاقليمية الى جانب الدعم المشترك للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج ودفع الحوار والتعاون الاقتصادي وتسهيل المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة الثنائية.

من جانبه وصف الشيخ حمد الذي يزور الصين منذ يوم الاحد الماضي تلبية لدعوة رئيس مجلس الدولة ون جيا باو بانها «مثمرة».

وكان الجانبان توصلا خلال الزيارة الى سلسلة اتفاقيات لتوسيع التعاون في الطاقة والاستثمار والنقل الجوي ووضع خطة لتنمية العلاقات الثنائية.

ومن المقرر ان يحضر الشيخ حمد الجلسة الافتتاحية للاجتماع السنوي لمنتدى بواو آسيا غدا السبت في بواو بمقاطعة هاينان.

البنك الوطني يحقق 82 مليون دينار ارباحا صافية خلال الربع الأول من 2008

البنك الوطني الكويتي

الكويت/كونا

أعلن بنك الكويت الوطني عن تحقيق ارباح صافية بلغت 82 مليون دينار كويتي عن الربع الأول من عام 2008 مقابل 64 مليون دينار عن نفس الفترة من عام 2007 بزيادة قدرها 28 في المئة.

وقال رئيس مجلس ادارة البنك محمد عبدالرحمن البحر في تصريح صحافي ان الايرادات التشغيلية للبنك ارتفعت الى 134 مليون دينار كويتي مقابل 103 ملايين دينار في العام السابق وقفزت ربحية سهم البنك الوطني الى 30 فلسا عن الربع الأول من عام 2008 مقابل 26 فلسا عن نفس الفترة من العام الأسبق.

وبين البحر أن العائد على الموجودات بلغ 2ر87 في المئة والعائد على حقوق المساهمين بلغ 7ر21 في المئة وهما من أعلى المعدلات المصرفية العالمية مشيرا الى أن اجمالي موجودات البنك بلغ 5ر11 مليار دينار كويتي (43 مليار دولار) وحقوق مساهميه 5ر1 مليار دينار كويتي (8.5 مليار دولار أميركي) بنهاية مارس 2008.

وافاد بأن كافة نشاطات ومؤشرات البنك المالية شهدت نموا واضحا خلال الربع الأول من العام الجاري مشددا على أن جميع أرباح الوطني المعلنة جاءت نتيجة تصاعد النشاط التشغيلي الحقيقي للبنك محليا واقليميا.

من ناحية أخرى أكد البحر نجاح خطة الوطني الطموحة للتوسع الاقليمي التي تكللت أخيرا بالتواجد في عدد من أهم الأسواق الواعدة بالمنطقة وأهمها دخول السوق المصري من خلال صفقة الاستحواذ الكامل على البنك الوطني المصري التي تجاوزت قيمتها مليار دولار وتملك 40 في المئة من البنك التركي الذي يعد من أفضل البنوك التركية الصاعدة الى جانب زيادة حصة البنك في بنك قطر الدولي.

كما أكد أن التوسع الاقليمي أصبح الخيار الوحيد أمام البنك لاستكمال مسيرة التطور والنمو وتحقيق الأرباح مستقبلا.

ونوه الى أن مجموعة بنك الكويت الوطني لديها اليوم أكبر شبكة فروع محلية من 65 فرعا محليا في الكويت الى جانب أكبر شبكة فروع مصرفية تغطي أهم عواصم المال والأعمال الاقليمية والعالمية وتنتشر في لندن وباريس وجنيف ونيويورك والصين وسنغافورة وفيتنام الى جانب البحرين ولبنان وقطر والسعودية والأردن والعراق ومصر وتركيا.

واضاف البحر أن شركة الوطني للاستثمار وهي الذراع الاستثماري لبنك الكويت الوطني لديها تواجد استثماري في كل من تركيا ودبي والكويت.

مفرقات

1.5 مليار ريال التبادل التجاري بين قطر والمانيا

الدوحة/وكالات:

ترأس السيد محمد مهدي الأحبابي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر الاجتماع الذي عقد بمقر الغرفة مع اعضاء الوفد التجاري الالماني برئاسة السيد مايكل لودرز وفي حضور سعادة السيد ديرك بومجارتنر سفير جمهورية المانيا لدى دولة قطر.

وفي بداية اللقاء رحب السيد محمد مهدي الاحبابي بأعضاء الوفد الالماني، مشيرا إلى ان حجم علاقات التبادل التجاري بين قطر والمانيا وصل الى نحو (1530) مليون دولار خلال عام 2006 وهو الامر الذي يجعل من المانيا احد اهم الشركاء التجاريين للدولة ولكنه اكد على وجود الكثير والكثير مما يمكن انجازه في هذا المجال نظراً لما يتمتع به كلا البلدين من امكانات رائعة.

تلا ذلك كلمة للسيد مايكل لودرز اشار فيها الى رغبة الجانب الالماني في دعم وتعزيز علاقات التعاون مع رجال الاعمال القطريين، كما اشار الى أن الوفد الالماني يضم رجال اعمال يمثلون قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وان هذا الوفد يشرف على تنظيمه منتدى رجال الاعمال القطري الالماني برئاسة السيدة هيلين رانج.

وفي كلمة لسعادة السيد ديرك بومجارتنر اشاد فيها بالعلاقات السياسية التي تربط دولة قطر بجمهورية المانيا، مؤكداً ان هذه العلاقات المتميزة يجب ان تكون دافعاً لرجال الاعمال لبذل المزيد من الجهود لتعزيز العلاقات الاقتصادية، وفي نهاية اللقاء تم التعريف برجال الاعمال من كلا الجانبين والتعريف بأنشطتهم ومجالاتهم وعقد اللقاءات الثنائية.

الدوحة